وا في الاسلام ثم مات المدبر وترك مدبرة هذه ولاؤها لهما فلو ان المدبر
المذكور نقد ما عتق بقضاء القاضي اشترى عبدا فدبره ثم مات
وجاءت المرأة ثانية قبل قوته او بعده ثم مات المدبر الثاني فولاؤه
لهما وصورة الحران امرأة زوجت معتقة غرها من عبدها فولد
بينهما ولد فالولد حر بينهما للام وولاء الولد لمولى امه فاعتقت
المرأة اما الولد لحر الاب ولاء ولده الى يوم القيمة ثم من لقيه الى
مولاه حتى لو مات المعتق ثم مات ولده وترك معتقة ابيه فولاؤه
لها ولو ان امرأة اعتقت عبدا ثم اشترى المعتق عبدا وزوج
معتقة غير من عبده فولد بينهما ولد ثم اعتق المشترى ابا الولد
فحر الاب وولاؤه الى المشترى ثم الى مولاة المشترى ثم مات ولد
المشترى ثم مات الولد وترك مولاة تستدليه فولاؤه لها وروى
ان الزبير رضي الله عنه اصر بخيبر فتية لعسا اعجبه طرفهم
واعجبهم مولاة لرافع بن خديج وابو يوم عند لاخر فاشترى الزبير ابا يوم
واعتقه ثم قال انتسب الى فقال رافع بل يوم موالي فاختصما
الى عثمان رضي الله عنه فقضى بالولد للزبير وهذا لان الولد
لا ينسب الى امه لان عند الضرورة كولد الزنا وولد الملاعنة الا ترى
ان الملاعن اذا اكذب نفسه رجع نسب الولد اليه **ولو ترك**
ابا المعتق وابنه عند ابي يوسف سدس الولاء للاب والباقي
للابن وهو احدى الروايتين عن ابن مسعود رضي الله عنه وقول
شريح والنخعي وفي قول علي وزيد بن ثابت والرواية الاخرى
عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو اختيار سعيد بن المسيب
والقرض والعصوبة ويتقدم هنا ان لا يلزم حرمان الاب وههنا
لو قدم لزم اذ لا فرض له ههنا فالوجه ان يجعل ميراث المعتق

عنه

عنه ويجري فيه سهام الورثة ام لا ولكن يورث به فيفضل
الاولين نعم لانه ان الملك فيما نحن فيه بحقيقته فيجريان سهام الورثة
لا يقال انه ليس بمال حتى لم تضمن بالشهادة الباطلة والمولود
لا يجري فيما ليس بمال لان القصاص يجري فيه سهام الورثة مع انه
ليس بمال ولا تضمن بالشهادة الباطلة ولا يقال لو كان مما يجري
فيه سهام الورثة كالمال لكان للنساء من ذلك نصيب سواء عفين
ام لا لانا تركنا القياس في حق النساء بالاثر وهو ما يوجد في غير النساء
ولانه ليس للمولى على مملوكه سوى الملك والاعتاق ابطله فلا
يجوز ان يثبت سببا اخر ولكن يجوز ان يكون مبطلا لبعض الملك
غير مبطل للبعض فما بقي يكون حرا من الملك وبحديثا قوله
عليه السلام ليس للنساء الحديث ولو كان مما يجري فيه التهاتر كالمال
لكان للنساء منه نصيب فعلم ان شيئا يورث به كالنسب والنكاح
قوله انه ان الملك قلنا نعم لما انه ليس بمال ولا له حكم المال
لان الشرع لخفة النسب والنسب ليس بمال ولا له حكم المال
فلا يجري فيه سهام الورثة كالنسب والنكاح وليس كالقصاص فجواز
الاعتياض عنه بالمال بخلاف الولاء قولكم ما بقي حر من الملك
قلنا مع ابطال الملك لا يبقى شيء منه ولكنه اخذ ان لقوة المالكية
وذلك بمنزلة احياء ما فيقيه الولاء كالنسب لما كان الاب سببا
لحياة الولد الحق نسبه به وقالوا في توجيه قول ابي يوسف اخرا
ان استحقاق الولاء بالعصوبة والاب فيها كالابن لكونه ذكرا
يتصل بالميت بغير واسطة لان الابن قدم عليه شرعا فيما يجري فيه
الفرض والعصوبة ويتقدم هنا كذلك لا يلزم حرمان الاب وههنا
لو قدم لزم اذ لا فرض له ههنا فالوجه ان يجعل ميراث المعتق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)